المصدر : الاهرام
التاريخ : ٣١ مايو ٢٠٠٠

لبنان: قضايا ما بعد التحرير الشائكة

د. حسن أبو طالب

بعد احتلال وحصار بحرى وجوى دام ٢٢ عاما، تنفس أهل جنوب لبنان نسائم الحرية والعودة إلى كنف الدولة الأم. وخرج الجيش الإسرائيلى للمرة الأولى فى تاريخ الصراع العربى ـ الصهيونى من أرض عربية احتلها بالقوة الغاشمة تحت ضربات المقاومة اللبنانية التى مثل «حزب الله» عمودها الفقرى ومحركها الفاعل. وانهارت مع الخروج الإسرائيلى المهين كل التوقعات والرهانات بحدوث مجازر ومواجهات دموية بين أهل الجنوب وبعضهم البعض. ومثل انهيار جيش لبنان الجنوبى العميل بالصورة السريعة المزرية التى حدث بها، أحد أبرز الرهانات الفاشلة والتقديرات الإسرائيلية الخائبة البعيدة عن الواقع.

مثل هذا الموقف بكل عناصره المادية والرمزية، حيث زحف أبناء لبنان من كل بقاعه إلى الجنوب والحضور المادى المباشر لرموز الدولة اللبنانية ومؤسساتها السياسية والقيادات الروحية، فى تشكيل متجانس يعكس وحدة وطنية وعرسا كبيرا يستحقه ذلك الحدث النادر ندرة الانتصارات العربية طوال نصف قرن أو أكثر قليلا. فهى المرة الأولى التى تعلن فيها إسرائيل قبولها، بل والتزامها شبه الحرفى بقرار دولى صادر عن المنظمة الدولية، ليس حبا فى الشرعية الدولية أو تقديرا للأمم المتحدة، بل هروبا من جحيم المقاومة والخسائر المادية وفى الأرواح والانهيارات المعنوية التى لحقت بالجيش والمؤسسة العسكرية ككل.

فرح الانتصار الكبير وعرس التحرير محطة كبرى تستحق التأمل والدراسة العميقة، ويستحق كل من أسهم فى بنائها وتجسيدها بالصبر والتضحيات الكثير من التقدير والاحترام. وكما ينطوى النصر على الثقة بالنفس، فإنه يفرض بل يحتم النظر إلى المستقبل بعين فاحصة وتقديرات حساسة مدروسة بدقة متناهية، لاسيما أن الاستحقاقات الحالية والراهنة لا تقل ضغطا ومسئولية عن تلك التى كانت تفرض نفسها أثناء المواجهة والمقاومة.

فعلى الصعيد اللبنانى، فإن التحدى الأكثر إلحاحا هو القدرة على بسط السيادة برموزها المادية والمعنوية فى الجنوب المحرر. وإذا كان الوجود الأمنى من جيش وشرطة يمثل تحركا رئيسيا، فإن المهمة المطلوبة أكبر من ذلك بكثير. فثمة ضرورة قصوى للبدء فى تطبيق برنامج تنموى للمناطق المحررة يتضمن برامج فرعية لإعادة الروح فى البنية الأساسية والرعاية الاجتماعية والإنسانية، وتفعيل الإجراءات القضائية بحق العملاء مقرونة بالشفافية. وتبدو هناك حاجة قصوى فى صياغة برنامج سياسى إعلامى تربوى على أسس وطنية وليست طائفية أو حزبية يوجه لأهل الجنوب والأجيال الجديدة منهم، خاصة الذين ولدوا ونشأوا فى ظل الاحتلال بما أسهم فى تشوش رؤيتهم لقضايا وطنهم، فإعادة بناء منظومة القيم الوطنية لدى أهل الجنوب جميعا ليست بالأمر الهين، وليست بالأمر الذى يمكن تأجيله أو غض البصر عنه.

على الصعيد الخاص بتداعيات الانسحاب الإسرائيلى ثمة أكثر من قضية بحاجة إلى سياسات واضحة وغير ملتبسة. فالعلاقة مع إسرائيل تظل تفرض نفسها لاسيما فى ضوء عدم استكمال تحرير كامل الأرض اللبنانية، فهناك مزارع شبعا وبعض المواقع والقرى الأخرى التى أعلنت الحكومة اللبنانية عدم وضوح الموقف بشأنها. يضاف إلى ذلك مهمة ترسيم الحدود على الأرض وفقا لاتفاقية ١٩٢٣. والالتباس فى تبعية منطقة شبعا نظرا لغياب ترسيم الحدود مع سوريا وتناقض المهام بالنسبة لقوات الأمم المتحدة العاملة فى الجنوب اللبنانى وفى الجولان السورية. وهو الأمر الذى استند إليه مبعوث الأمين العام كوفى عنان فى وصف ما يتعلق بالانسحاب الإسرائيلى من منطقة شبعا بأنه قضية فنية وليست سياسية. ولكن رغم هذا الطابع الفنى، فإن إزالة الالتباس حول هوية المنطقة بحاجة إلى قرار سياسى بالدرجة الأولى فى كل من بيروت ودمشق التى حسمت الأمر شفهيا على لسان وزير خارجيتها. ويظل هناك حاجة إلى الحسم الموثق فى اتفاق رسمى.

ويمثل الدور الأمنى الذى ستضطلع به قوات الأمم المتحدة بعد زيادة عددها مشكلة مزدوجة. فالزيادة العددية المقترحة التى يتم التداول بشأنها فى أروقة الأمم المتحدة وبعض العواصم الدولية، لن تحسم بعيدا عن الانتهاء من إعادة توصيف الدور المستقبلى لهذه القوة من جانب. وأيضا بعد التحقق على الأرض بواسطة المنظمة الدولية من استكمال إسرائيل للانسحاب من كل الأرض اللبنانية عملا بنص القرار ٤٢٥ الدولى من جانب آخر. وهى أمور لن تحسم إلا بعد فترة قد تمتد إلى عدة أسابيع مقبلة. لكن يظل على لبنان الرسمى أن يحسم ماذا يريد من هذه القوة، وهل سيقبل أن يكون فى مهامها مسائل من قبيل نزع سلاح «حزب الله» وحماية الحدود، أم مجرد المراقبة والرصد وحسب استنادا إلى مفهوم العودة مرة أخرى إلى حالة الهدنة التى تنظمها اتفاقية عام ١٩٤٩ وفقا لما أعلنه الرئيس إميل لحود.

ويظل مصير الوجود الفلسطينى على الأرض اللبنانية قضية القضايا. فالموقف اللبنانى ضد توطين الفلسطينيين ومع عودتهم إلى ديارهم، والقضية برمتها شائكة وليست لبنانية ـ إسرائيلية وحسب. ناهيك عن ملف المياه اللبنانية وما يطالب به البعض بالتعويض عن الخسائر التى لحقت بلبنان من جراء الاحتلال وتدمير البنية الأساسية. وكل من هذه الملفات شائك بطبعه، ويتطلب تحركا دبلوماسيا وسياسيا عالى المستوى، وقبل ذلك توحدا وطنيا وإحساسا بالمسئولية وابتعادا عن الأهواء الحزبية الضيقة.

وليست مؤسسات الدولة اللبنانية وحدها المعرضة للضغوط، فهناك حزب الله، أكثر الأطراف اللبنانية التى ستتركز عليها العيون فى اللحظة الجارية، كما فى المستقبل المنظور. فهو صاحب النصيب الأكبر فى الانتصار على الاحتلال، وكثيرون فى لبنان وخارجه يراهنون على حدوث انشقاق وانقسام داخلى يطيح بالحزب وبتجربته كله. والواضح أن قيادة الحزب تدرك مثل هذه الرهانات جيدا وتدرك أيضا حجم الضغوط التى ستتعرض لها والاختبارات القاسية التى يجب أن تمر عليها بإرادتها أو فرضا عليها، من قبيل نزع سلاح الحزب والعلاقة بالدولة اللبنانية والسلوك المدنى المنتظر وطبيعة الدور فى الجنوب والعلاقات الخارجية. وكل من هذه الاختبارات تحتاج إلى صياغة دقيقة تمزج بين الثوابت الفكرية والمرونة التى تفرضها تعقيدات الموقف نفسه، فضلا عن ضرورة الحفاظ على المكتسبات والبناء عليها. □

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية